

## الدولة تميز ضد السلطات العربية

رون چيرليتس

<< كثيرون في الجمهور وفي المؤسسة يتفاجأون في كل مرة من جديد في ضوء ما ينشر حول تعميق الفجوات بين اليهود والعرب. فيما يبدو، كان من المتوقع بأنه بعد توجيه حكومة أولمرت اهتماما جماهيريا بل وحتى حولت موارد من أجل السكان العرب (حتى إذا كانت خطوات مقلصة وجزئية) أن تتقلص الفجوات أو على الأقل تستقر على حالها..

غير ان هذا وهم. فلا يدور الحديث عن فجوات محلية ومؤقتة، وإنما عن نتائج لسياسة تمييزية عمرها ستة عقود وفي غياب تدخل حكومي فإنها لا ترواح مكانها بل تتعاظم بسرعة. من مؤشر المساواة السنوي لجمعية سيكوي والذي نشر مؤخراً يتبين أن الفجوات بين المواطنين العرب واليهود قد اتسعت بحوالي 5% في السنتين الأخيرتين فقط. المؤشر الذي قاس الفجوات في مجالات مثل التربية، الرفاه، الصحة والعمل، يظهر أن الأولاد العرب يتزعرعون في بيوت أكثر فقراً من المتوسط اليهودي بكثير: حوالي 60% من الأولاد العرب فقراء بالمقارنة مع حوالي 20% من اليهود. بالإضافة، يتعلم الولد العربي حوالي 20% ساعات أقل من الولد اليهودي.

ما العجب، إذن، بأن تكون الإنجازات التعليمية للأولاد العرب أقل بصورة ملموسة من تحصيلات الأولاد اليهود؟ ما العجب بأن تكون قدراتهم على تحصيل الرواتب عندما يكبرون أقل من قدرة زملائهم اليهود؟ من أجل إيجاد أعداء للفجوة المتزايدة تدعي جهات حكومية أن حالة السكان العرب نابعة أول وقبل أي شيء من المستوى المتدني للسلطات العربية. السلطات تدار بصورة رديئة، يقولون، ولا تجبي الأرنونا، وبالتالي فهي غير قادرة على تزويد سكانها بخدمات على مستوى لائق. ثمة شيء من الحقيقة في هذا الادعاء، لكنها أيضا وهم. صحيح أن السلطات العربية تعاني من مشاكل إدارية بحاجة لعلاج جذري من قبل الداخلية لكن العلاج يجب أن يأتي في الدرجة الأولى من قبل المجتمع العربي. غير أن الحكومة تستعمل هذا الادعاء بشكل غير نزيه، إذ إن ضعف السلطات العربية غير ناجم عن إدارة رديئة فحسب، ولا عن جباية جزئية لأرنونا المساكن، علما بأن مصدر الدخل الهام للسلطات في إسرائيل هو الأرنونا من الصناعة، من المصالح التجارية ومن المباني العامة. غياب هذه المناطق الصناعية يطلق صرخة مدوية.

خلال سنوات أقامت الدولة تقريبا كل مناطق الصناعة ومنشآت البنى التحتية في البلدات والمجالس الإقليمية اليهودية. فقط 1.5% من المناطق الصناعية والبنى التحتية في إسرائيل تقع في البلدات العربية. النتيجة هي أنه فيما تبلغ نسبة الأرنونا من غير المساكن في السلطات اليهودية 50% فإن مجمل الأرنونا، في البلدات العربية يصل إلى 20% فقط. البلدات العربية بقيت بدون مناطق صناعية، بدون تجارة، بدون اقتصاد محلي وبدون مدخولات ملموسة من الأرنونا. هذه سياسة تمييز صارخ تتمخض عن سلطات ضعيفة وفقيرة. إلقاء التهمة بالكامل على الجمهور العربي وقيادته هو اتهام مغرض وفي غير محله. والأنكى من ذلك هو أن الدولة تلقي بالتهمة على الضحية.

زيادة الفجوات بين سكان يقيمون في بلدات منفصلة تتسبب بأضرار لكل المجتمع. زيادة الفجوات بين مجموعتين عرقيتين متواجدين في نزاع قومي هي وضع خطير. على إسرائيل توجيه الموارد لتعزيز السلطات العربية ولتقليص الفجوات بين العرب واليهود.

الكاتب هو مدير عام مشترك للجمعية الحقوقية سيكوي للنهوض بالمساواة المدنية